

أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The impact of business climate on SME density in Algeria

تاريخ قبول النشر: 2019/01/11

تاريخ الاستلام: 2018/09/09

أ. آيت محمد مراد**

عايد مهدي*

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التحري عن أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر استنادا الى تقرير سهولة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، وكذا إيجاد الميكانيزمات الكفيلة لتحسين بيئة الأعمال وبالتالي تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ولقد خلصت الدراسة إلى أن واقع بيئة الأعمال في الجزائر كان له الأثر السلبي على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يستدعي إعادة تهيئة مناخ الأعمال بالشكل الذي يسمح ببلوغ معدل الكثافة العالمي الذي يبقى ممكنا إذا ما توفرت الشروط المواتية لذلك.

الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال، كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير سهولة الأعمال.

Abstract:

This paper aims to examine the impact of business climate on the density of small and medium enterprises in Algeria, based on the World Bank Group's ease of business report.

The study concluded that the business climate affects negatively the density of small and medium enterprises in Algeria, which necessitates many reforms to enhance the Algerian business climate and encourage the SMEs sector to reach the world's business density rate (businesses per person).

Keywords : Business environment, Small and Medium Enterprise Density, Ease of

Business Report

* e-mail: aidmahdi2@gmail.com

** e-mail: mourad.aitmed@gmail.com

المقدمة:

بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق في نهاية الثمانينات، حاولت الدولة آنذاك القضاء على الإرث الاقتصادي المبني على النظام الاشتراكي، وذلك من خلال عدد من الإصلاحات التي مست مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، ولما كان الاستثمار عاملا مهما لنجاح مسار هذا التوجه الجديد، عمدت الدولة الجزائرية الى تحسين بيئة الاعمال وجعلها أكثر تماشيا وجاذبية ضمن مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية المتتالية لصالح المستثمرين المحليين والأجانب.

وبالرغم من كل تلك الجهود لا تزال الجزائر تعاني من بيئة أعمال صعبة ومعقدة، وهو ما تشير اليه التقارير الدولية الصادرة في هذا الشأن، وهو ما أثر سلبا على وتيرة تنامي النسيج المؤسساتي الاقتصادي بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، حيث تعد هذه الأخيرة الأكثر تضررا لما يتعلق الأمر بمناخ الأعمال نظرا الى امكانياتها المحدودة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى، ما يستدعي تنفيذ إصلاحات جديدة من شأنها ان تساهم في تحسين بيئة الأعمال بما يسمح بتلميع صورة الاستثمار في الجزائر وخارجها. وبناء على ما تقدم ارتأينا وضع إشكالية الدراسة كما يلي:

"ما هو أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟"
وللإجابة على هذه الإشكالية يتوجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع مناخ الأعمال في الجزائر؟
- هل يمكن ارجاع انخفاض كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى صعوبة مناخ الاعمال؟
- ما هي الآليات الكفيلة لتحسين بيئة الاعمال للرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من منطلق انه وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تحسين مناخ الاعمال كضرورة حتمية لتشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا ان الواقع يشير الى العكس فالجزائر ما تزال تتذيل الترتيب في التقارير الدولية ما يؤثر سلبا على رهانات الدولة الجزائرية التي تعول على هذه المؤسسات لتكون قاطرة للتنمية في الجزائر خاصة في ظل محاولات فك شيفرة التبعية الى قطاع المحروقات، ما دفعنا الى محاولة إيجاد الميكانيزمات التي تدخل في اطار عملية اصلاح مناخ الاعمال وبالتالي الرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى توضيح أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بعد التطرق الى واقع مناخ الاعمال بناء على تقرير "Doing Business" الدولي وأهم التطورات التي شهدتها الساحة الجزائرية في هذا المجال إضافة الى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا الآليات التي من شأنها أن تساهم في زيادة عدد هذه المؤسسات لتبلغ معدل الكثافة العالمي الموصى به دوليا.

هيكل الدراسة

على ضوء ما سبق ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم البحث كما يلي:

- واقع مناخ ممارسة الاعمال في الجزائر بناء على تقرير "Doing Business" الدولي.
- كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المؤشر "MSME country indicators".
- آليات تحسين مناخ الأعمال للرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولاً: واقع مناخ ممارسة الاعمال في الجزائر بناء على تقرير "Doing Business" الدولي

1. نظرة عامة حول تقرير ممارسة الأعمال Doing Business

يصدر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عن البنك الدولي سنويا وذلك بداية من سنة 2003، حيث يسمح هذا التقرير بقياس أنظمة أنشطة الأعمال لـ 190 دولة (من بينها الجزائر) من خلال تجميع وتحليل البيانات والمعلومات التي تقدمها الهيئات الرسمية لمختلف الدول التي يشملها التقرير، ويهدف التقرير الى تقييم مناخ الأعمال في كل بلد وكذا العمل على مرافقة الإصلاحات التي تخص تحسين وتيسير الاعمال في مختلف الدول هذا من جهة، وتوفير المعلومات والبيانات لفائدة المستثمرين الراغبين في الاستثمار من جهة أخرى.

ان موضوعية ودقة القياسات والنتائج التي يتيحها التقرير جعل منه مصدرا رئيسيا للمعلومات والبيانات التي يعتمدها الأكاديميين لإنجاز بحوثهم والسياسيين لرسم سياساتهم، كما تجدر الإشارة أنه نتائج التقرير أصبحت محددًا هامًا في جذب الاستثمار من عدمه، وهو ما جعل الدول خاصة التي تسعى لجلب الاستثمار الأجنبي تسارع للقيام بإصلاحات على أنظمة ممارسة الأعمال بغرض تلميع صورتها دوليا في هذا المجال¹.

2. المؤشرات المعتمدة لإعداد التقرير

يعتمد الترتيب السنوي التي يقوم به البنك الدولي على عدد من المؤشرات لقياس مناخ الأعمال في البلدان المعنية، بحيث تقوم الحكومات بتحديث البيانات دوريا على الموقع الرسمي

للبنك الدولي، ما يسمح لخبراء المؤسسة المالية الدولية بإعداد التقرير وترتيب الدول من 1 الى 190² ويتم مقارنة نتيجة القياس لكل مؤشر مع الحد الأعلى للأداء (Distance to Frontier score) والذي يمثل نتيجة القياس لأحسن بلد في الترتيب، فعلى سبيل المثال تحتل نيوزيلاندا المرتبة الأولى في مؤشر بدء النشاط التجاري وبالتالي فننتيجة القياس التي تحصلت عليها هي الحد الأعلى للأداء والتي يتم مقارنة كل نتائج القياس لدول العالم بها، وفيما يلي سوف نتطرق الى مؤشرات القياس التي تحدد الترتيب العالمي لمناخ الاعمال:

1.2. بدء النشاط التجاري

يتم قياس هذا المؤشر بعد النظر في الإجراءات المطلوب استيفاؤها من السلطات المحلية لكل بلد للبدء في نشاط صناعي أو تجاري، وهو من أهم المؤشرات لذلك سوف نخوض فيه بالتفصيل حيث يتضمن³:

1.1.1. الاجراءات

نقصد بالإجراء هو كل تعامل يتم بين مؤسس الشركة وأطراف خارجية كالذوات الحكومية، المحامون وكتاب العدل، بحيث يتم حساب كل زيارة لنفس المكتب مثلا اجراء، ولا تعتبر التعاملات بين مؤسس الشركة والموظفين مثلا اجراء، وكل ما كان عدد الإجراءات محدود كل ما دل ذلك على سهولة الاعمال والعكس في حالة ما تزايد عدد الإجراءات.

2.1.2. الوقت

هي المدة اللازمة لبدء النشاط وتعتبر هذه العملية مستوفية بمجرد حصول الشركة قيد التأسيس على مستند التأسيس، مع افتراض عدم إضاعة الوقت من المؤسس والالتزام باستيفاء كل اجراء بدون تأخير، كما أن المدة الزمنية التي يقضيها صاحب المشروع في جمع المعلومات لا تقاس ضمن الوقت الذي يدخل في القياس.

3.1.2. التكلفة

تشمل الكلفة كل الرسوم الرسمية التي تصرف أثناء عملية التأسيس بما فيها الرسوم على الخدمات القانونية او المهنية، إضافة الى رسوم شراء دفتر الشركة والتصديق عليها، وتستبعد الرشاوي من التكلفة.

4.1.2. الحد الأدنى لرأس المال المدفوع

يشير هذا المؤشر الى المبلغ الذي يتوجب على صاحب المشروع ايداعه لدى البنك قبل إجراءات التسجيل، وتشتت بعض الدول على صاحب المشروع إيداع جزء من رأس المال قبل البدء في أي نشاط.

2.2. استخراج تراخيص البناء

ويتضمن هذا المؤشر جميع الإجراءات التي المطلوبة لبناء مقر المؤسسة مع حساب الوقت والتكلفة اللازمين لذلك، كما يتم أخذ بعين الاعتبار كل من جودة البناء، جودة وآليات السلامة وكذا آليات السلامة.

3.2. الحصول على الكهرباء

يتم من خلال هذا المؤشر رصد البيانات المتعلقة بإجراءات التوصيل بالكهرباء بصورة دائمة الى مقر أو مستودع المؤسسة، كما يتضمن هذا المؤشر مؤشرات أخرى فرعية كمؤشر موثوقية التغذية والتي تتضمن بذاتها تردد الانقطاعات الكهربائية وكذا التعويض عن الانقطاعات، كما تجدر الإشارة الى ان سعر الكهرباء لا يدخل ضمن القياس⁴.

4.2. تسجيل الملكية

يتضمن هذا المؤشر الوقت والكلفة اللازمة عند قيام منشأة ببيع عقار أو شراءه.

5.2. الحصول على الائتمان

يتضمن هذا المؤشر عددا من المؤشرات الفرعية (الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين، المعلومات الائتمانية...الخ)، ويقاس مدى سهولة الوصول الى القروض وكذا مدى قدرة القوانين على حماية حقوق المقرضين والمقترضين على حد سواء⁵.

6.2. حماية المستثمرين الأقلية

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة العدالة على حماية المساهمين الأقلية في حالة تضارب المصالح، ويتضمن عدد من المؤشرات كمؤشر سهولة قيام المساهمين بالدعاوى، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، مؤشر نطاق حقوق المساهمين...الخ⁶.

7.2. دفع الضرائب

يقيس هذا المؤشر كل الضرائب والاشتراكات التي تخضع لها الشركات، إضافة الى مدى تعقد نظام الامتثال الضريبي في دولة من الدول المعنية، وبالتالي فان هذا المؤشر يهتم بالعبء المالي والإداري للمنشأة مع إدارة الضرائب والضمان الاجتماعي⁷.

8.2. التجارة عبر الحدود

يقيس هذا المؤشر الوقت والكلفة اللازمتين للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير وبالتالي سهولة القيام بالتجارة الدولية، ويستثنى من الكلفة التعريفات الجمركية.

9.2. انفاذ العقود

يهتم مؤشر انفاذ العقود بقياس مدى قدرة جهاز العدالة على حل النزاعات المترتبة عن الخلافات التجارية، وذلك من خلال مقارنة الكلفة والوقت اللازمين لتسوية الوضعية مع الحد الأعلى للأداء⁸.

10.2. تسوية حالات الاعسار

يقاس من خلال هذا المؤشر سهولة تسوية حالات الإعسار الناتجة عن افلاس المؤسسات، ويتفرع هذا المؤشر الى عدة مؤشرات فرعية أخرى كمؤشر إدارة أصول المدينين، مؤشر الشروع بالإجراءات، مؤشر مشاركة الدائنين... الخ⁹.

3. مناخ الاعمال في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية

احتلت نيوزيلاندا صدارة الترتيب لسهولة الأعمال حول العالم لسنة 2018، متبوعة بسنغافورة في المرتبة الثانية والدانمارك في المركز الثالث، فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في المرتبة السادسة والسابعة على التوالي، فيما تذيلت الترتيب كل من اريتريا في المرتبة 189 والصومال في المرتبة 190 والأخيرة.

أما عربيا فلقد جاءت الامارات العربية المتحدة في المرتبة ال 21، متبوعة بالبحرين في المرتبة 66 والمغرب في المرتبة 69، ولقد تم ترتيب بيئة الأعمال في تونس في المرتبة 88 عالميا والرابعة عربيا، أما الجزائر فلقد شهدت تراجعا في الترتيب من المرتبة 156 سنة 2017 الى المرتبة 166 سنة 2018، وفيما يلي سوف نحاول استعراض تغير ترتيب مناخات الأعمال في عدد من الدول خلال السنوات القليلة الماضية:

الجدول رقم (01): تغير ترتيب مناخات الأعمال في عدد من الدول المغربية خلال الفترة (2012-2018)

البلد / الترتيب	تقرير 2012	تقرير 2014	تقرير 2018	التغير في الترتيب
تونس	46	51	88	-34
المغرب	94	87	69	+25
الجزائر	148	153	166	-18
موريتانيا	159	173	150	+09

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

لقد أحرزت المغرب تقدما ملحوظا في الترتيب العالمي لمناخات الاعمال من المرتبة (94) سنة 2012 الى المرتبة (69) سنة 2018 بتغير إيجابي في الترتيب قدره (25) مرتبة، وهو ما يمكن ارجاعه للعدد المهم من إصلاحات أنشطة الاعمال التي قامت بها المغرب والمقدرة ب(30) اصلاح

على مختلف المؤشرات المذكورة سابقا، وفيما يخص موريتانيا فان الجهود المبذولة من طرف السلطات (22 اصلاح) فلقد مكنت مناخ الاعمال الموريتاني من كسب (09) مراتب خلال هذه الفترة، أما تونس فلقد تراجعت من المرتبة (46) سنة 2012 الى المرتبة (88) سنة 2018 وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عصفت ببيئة الاعمال التونسية بالرغم من أن السلطات التونسية حاولت تدارك الوضع من خلال عدد من الإصلاحات (17 اصلاح) التي لم تشفع للمناخ الأعمال التونسي والذي خسر (34) مرتبة.

أما الجزائر فلقد تذيلت الترتيب المغربي (خارج ليبيا) في المرتبة (166) بعد أن تراجعت ب (18) مرتبة خلال الستة سنوات الأخيرة، وتشير معطيات البنك الدولي أن الجزائر قامت بأقل عدد من الإصلاحات مغاربيا ب (15) اصلاح، حيث قامت الجزائر بتسهيلات ترمي لتسهيل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الغاء رأس المال الأدنى الضروري لبداية النشاط، إضافة الى عدد من الإجراءات الأخرى الرامية الى تحسين مناخ الاعمال، الا أن ذلك لم يكن كافيا لتحسين مرتبة الجزائر ضمن الترتيب العالمي، خاصة في ظل عجز الحكومة عن حل معضلة البيروقراطية المزمنة واصلاح المنظومة المصرفية، وكذا تفشي ظاهرة الفساد وعدم فعالية الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار وتوجهه، ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات التي من شأنها ان تلمع صورة مناخ الاعمال في الجزائر ما يعود بالإيجاب على وتيرة الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد السواء.

وبالرغم من سلبية النتائج المحققة على مستوى الترتيب الكلي الا انه تجدر الإشارة الى أن هناك بعض المؤشرات التي شهدت تحسنا ملحوظا، وهو ما سوف نحاول التطرق اليه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): جدول مقارنة يوضح الترتيب العالمي لبعض مؤشرات بيئة الأعمال في

بعض دول المغرب العربي لسنة 2017

البلد / المؤشر	بدء نشاط تجاري	التغير في الترتيب (2017-2016)	استخراج تراخيص البناء	التغير في الترتيب (2017-2016)	الحصول على الكهرباء	التغير في الترتيب (2017-2016)
الجزائر	142	3+	77	42+	118	12+
تونس	103	12-	59	2-	40	2-
المغرب	40	-	18	-	57	2-

المصدر: موقع البنك الدولي، "قياس أنظمة أنشطة الأعمال"، قسم البيانات، اقتصاد الجزائر.

ان المعطيات الخاصة بالجزائر في الجدول رقم (02) أعلاه تشير الى انه هناك تحسن في العديد من المؤشرات (بدء نشاط تجاري (+03)، استخراج تراخيص البناء (+42)، الحصول على الكهرباء (+12))، وذلك على عكس تونس والمغرب، ما يوحي الى أن الجهود متواصلة في هذا السياق الرامي الى تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، الا أنه تجدر الإشارة الى ضرورة تسريع وتوسيع دائرة الإصلاحات في هذا الشأن بما يخدم الاستثمار بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

4. أهم إصلاحات مناخ الأعمال في الجزائر طبقا لتقرير سهولة الأعمال خلال الفترة (2010-2017)

سعيًا منها لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر قامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال خلال الفترة (2010-2017)، ويمكن ذكر هذه الإصلاحات على النحو التالي:

الجدول رقم(03): أهم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنة	إصلاحات بيئة الأعمال
2010	-استخراج تراخيص البناء: عمدت الدولة الجزائرية الى تقليص آجال تسليم رخص البناء والتخفيف من الملف المطلوب لذلك. -تسجيل الملكية: تسهيل اجراءات تسجيل الملكية وتخفيض كلفة رسوم التوثيق والقضاء -دفع الضرائب: تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) في قطاع السياحة، البناء والاشغال العمومية وإنتاج السلع.
2013	-الحصول على القروض: إجراءات لتسهيل فتح حساب بنكي وكذا حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض.
2014	-الحصول على القروض: قامت الجزائر بإجراءات من شأنها أن تيسير الحصول على القروض.
2015	التجارة عبر الحدود: قامت الجزائر بتحديثات على مستوى ميناء الجزائر.
2016	-بدء نشاط تجاري: الغاء السجل الجنائي من ملف التسجيل للحصول على سجل التجاري.
2017	-بدء نشاط تجاري: الغاء الحد الأدنى من راس المال لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة. -استخراج تراخيص البناء: تقليص آجال تسليم رخص البناء. -دفع الضرائب: تخفيض الرسم على النشاط المهني ل 1% بالنسبة لأنشطة الإنتاج.

Source: Doing business. (2018), Reforming to create jobs: economy profile Algeria, world bank, USA, p. 66.

بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر والتي مست مختلف مؤشرات بيئة الأعمال التي يعتمد عليها البنك الدولي لتقييم مناخ الأعمال، إلا أنها تظل غير كافية، حيث لم تدخل الجزائر ضمن قائمة البلدان الأكثر قياما بالإصلاحات حسب معطيات البنك الدولي الخاص بالإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2017، في حين احتلت كل من الامارات المتحدة والمغرب صدارة الترتيب فيما يخص الدول التي قامت بأكثر عدد من الإصلاحات، ولقد تضمنت هذه الإصلاحات تعزيز المغرب حماية المستثمرين الأقلية وكذا إلزام الشركات بمزيد من الشفافية، كما سهلت الامارات العربية المتحدة عملية استخراج تصاريح البناء ما انعكس إيجابا على الترتيب الكلي لبيئة الأعمال في كلا البلدين، وفيما يلي ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب أدائها استنادا الى مؤشر "DTF" والذي يشير الى بيئة أعمال أكثر مواتمة ومؤسسات قانونية أكثر قوة:

الجدول رقم (04): ترتيب بعض دول الشرق الأوسط شمال إفريقيا حسب مؤشر "DTF".

الدولة	المسافة من الحد الأعلى للأداء (0-100) DTF سنة 2017
الامارات العربية المتحدة	76.89
المغرب	67.50
البحرين	68.44
الجزائر	47.76

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

ثانيا: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المؤشر "MSME country indicators"

ان كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي بلد كان تعد عاملا محددًا في مدى مساهمتها في الاقتصاد، ناهيك عن الأهداف الاجتماعية الأخرى كالحد من ظاهرتي البطالة والفقر، ولذا فقد قامت الجزائر بتشجيع انشائها وسهتت على وضع المناخ المناسب لاستمرارها ونموها لضمان كثافة مقبولة تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من مؤسسات هذا القطاع.

1.2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2016)

لقد أدى الاهتمام الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى تزايد عدد هذه المؤسسات بشكل ملحوظ خلال الفترة (2010-2016)، وهو ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2016

السنة/عدد المؤسسات	عدد الم.ص.م الخاصة	عدد الم.ص.م العمومية	معدل النمو	المجموع
2010	618515	557	-	619072
2011	658737	572	6.49%	659309
2012	711275	557	7.96%	711832
2013	777259	557	9.26%	777816
2014	851511	542	9.54%	852053
2015	934037	532	9.68%	934569
2016	1013637	438	8.50%	1014075

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2010-2016.

لا شك في أن وتيرة تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست بالهينة حسب معطيات الجدول أعلاه، حيث تزايد عدد هذه المؤسسات من 619.072 مؤسسة سنة 2010 الى 852.053 مؤسسة سنة 2014 أي بمعدل 8.3% سنويا خلال خمس سنوات، وهو ما يمكن ارجاعه للوفرة المالية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة وسياسة الدولة الرامية الى دعم انشاء المؤسسات المصغرة في إطار سياسة اجتماعية كآلية للحد من معدلات البطالة بين الشباب. وفي منتصف سنة 2014 والتي تميزت بتراجع مداخل الدولة من جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، كان متوقعا ان وتيرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستراجع في ظل هذه الظروف المالية العسيرة، الا انه وعلى عكس كل التوقعات شهدت معدلات انشاء هذه المؤسسات ارتفاعا لتبلغ ذروتها سنة 2015 بزيادة عند 9.68%، لتستقر عند أزيد من 1.01 مليون مؤسسة في نهاية سنة 2016، وهو ما يؤكد ان الدولة لازالت حريصة على توفير الدعم لهذه المؤسسات لتكون قاطرة للتنمية الاقتصادية في ظل المساعي الرامية الى تنويع الاقتصاد الوطني ودفغ عجلة النمو خارج المحروقات.

2.2. كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم من بينها الجزائر

ان زيادة فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد يرتبط بعدد من العوامل منها عامل الكثافة، وتشير الدراسات إلى أن العلاقة بين مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد وكثافتها هي علاقة طردية¹⁰، وتقاس كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد من خلال العلاقة التالية¹¹:

$$D=N/1000$$

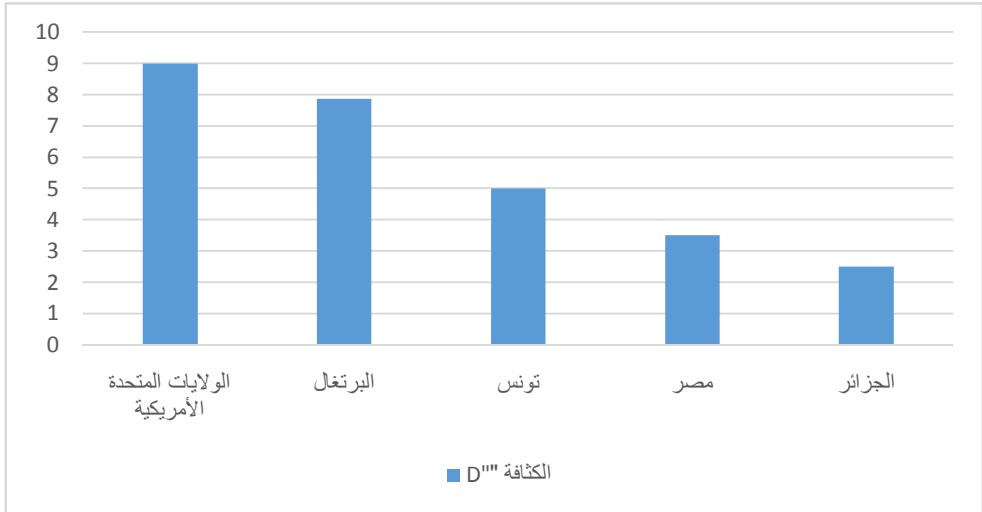
بحيث:

"D": كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

"N": العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويقدر معدل كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العالمي بحوالي 32 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة حسب ما صدر عن البنك الدولي في تقريره "MSME Country Indicators" حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹²، وفيما يلي كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم من بينها الجزائر:

الشكل رقم (01): كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم من بينها الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الموقع الرسمي للبنك الدولي، متاح على الرابط:

https://www.smefinanceforum.org/sites/all/modules/custom/sme_custom/datasites/analysis%20note.pdf

يتضح لنا من الشكل رقم (01) أن كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتباين من دولة الى أخرى، حيث تتميز الدول ذات الدخل المرتفع بكثافة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما نلاحظ انخفاض كثافتها في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وهو حال الولايات المتحدة الأمريكية ب (89.96) مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف نسمة، والبرتغال ب (78) مؤسسة لكل ألف نسمة، وتجدر الإشارة الى ان تونس سجلت نتائج إيجابية ب ازيد من

(50) مؤسسة لكل ألف نسمة، اما مصر فمعدل كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها قد تجاوز المعدل العالمي ب (35) مؤسسة لكل ألف نسمة، في حين تبقى الجزائر بعيدة عن المعدل العالمي ب(25) مؤسسة لكل الف نسمة سنة 2016 (تم الحساب استنادا الى العلاقة السابقة وبناء على معطيات النشرة الإحصائية رقم 30 لوزارة الصناعة والمناجم¹³).

ان بلوغ معدل الكثافة العالمي والمقدر ب (32) مؤسسة لكل ألف نسمة يبقى ممكن في الجزائر، ولتحديد العجز في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة دقيقة سوف نقوم بالتعويض في العلاقة الرياضية التالية:

$$(1) D=N/1000.....$$

$$(2) N=P*0.032.....$$

بحيث:

D- هي كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

N- هو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

P- هو عدد سكان الجزائر والمقدر بحوالي (40) مليون سنة 2016 حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017،

(0.032)-: هو معدل الكثافة العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالتعويض في العلاقتين (1) و (2) نجد ان العجز في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بمعدل الكثافة العالمي هو 1250000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

3.2. أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان مشكلة تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والبطء في تنفيذها من طرف الإدارة تعد عائقا لا يستهوي المستثمرين، حيث جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الى: " المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز يعيق إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية"، حيث يستلزم إتمام الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع في الجزائر 25 يوما كاملة، في حين نجحت دول مثل تونس والمغرب الى تقليص مدة إتمام الإجراءات الإدارية لانطلاق المشاريع الى 11 و 12 يوم على التوالي وب 5 أيام في فرنسا حسب تقرير البنك الدولي لبيئة الأعمال لسنة 2017¹⁴، وهو ما يؤثر سلبا على تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. اما فيما يخص الاستثمار الأجنبي فان التقارير الدولية تعد محددا هاما في استقطابها، وبالتالي فان الاهتمام بتحسين صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب يمكن ان يكون من خلال التركيز على تحسين المؤشرات التي سبق وأن تطرقنا اليها سابقا.

ان انخفاض كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يمكن تفسيرها سوى بصعوبة بيئة الأعمال في الجزائر، ومن هنا يظهر لنا أثر مناخ الأعمال على وتيرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فان الرفع من وتيرة انشاء هذه المؤسسات يبقى مرهون بمدى قدرة الدولة الجزائرية على تحسين مناخ الأعمال وجعله أكثر جاذبية.

3.تحسين مناخ الأعمال للرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ان ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتمد أساسا على قدرة الدولة على توفير شروط ومناخ مناسب لنموها واستمرارها، وكذا الحرص على بلوغ معدل الكثافة العالمي على الأقل لضمان مساهمة فعالة في الاقتصاد والحد من معدلات البطالة، ولقد قام¹⁵ (Hoshi, 2015) بتحديد (31) اصلاح لتحسين مناخ الأعمال في أي دولة من دول العالم، وبالإسقاط على الواقع الجزائري يمكن بلوغ هذا المبتغى من خلال حزمة من الإصلاحات التي تمس المحاور الرئيسية التالية:

1.3.مراجعة بعض التشريعات المتعلقة بالاستثمار

يتميز الإطار التشريعي الخاص بالاستثمار في الجزائر بعدم الاستقرار، وهو ما يخلق وضع من عدم الثقة خاصة عند المستثمرين الأجانب، حيث توالى القوانين المنظمة للاستثمار بعد الاستقلال الواحدة تلو الأخرى لتسد الفراغات والثغرات التي خلفتها سابقتها، ولقد جاء القانون رقم 09-16 والمؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار ليعزز الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، وزيادة على الامتيازات الممنوحة لصالح المستثمرين تضمن القانون الجديد المزيد من الاجراءات التي من شأنها أن تحسن مناخ الأعمال في الجزائر، كإلغاء شرط التصريح بالاستثمار واستبداله بوثيقة واحدة وكذا إمكانية تحويل الرأسمال والعائدات الناجمة عنه الى الخارج بالعملة الصعبة بسعر البنك المركزي، الا أنه تجدر الإشارة الى أن العديد من النقاط لا تزال تستنفر المستثمرين الى البلدان المجاورة كقاعدة (51-49)، إضافة الى الاستمرار بالأخذ بحق الشفاعة لصالح الدولة على التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنفذة من قبل أو لصالح الأجانب لفائدة الدولة والذي يمنحها الأولوية للتموضع كشريك، وكذا ادماج حق الشفاعة جزئيا في قانون الإجراءات الجبائية والذي لم يساهم في معالجة مشكل التقييم المنخفض لقيمة الأسهم والحصص المتنازل عليها، ما يستدعي معالجة الإشكاليات القائمة بما يتماشى مع تطلعات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

2.3.اصلاح المنظومة البنكية واستحداث بدائل تمويلية جديدة

تعد مشكلة التمويل من المشكلات العويصة التي تحول دون تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات لتجاوز

هذه العقبة، وتبقى الجزائر في مرتبة جد متأخرة فيما يتعلق بسهولة الحصول على القروض حسب معطيات التقارير الدولية، حيث تحتل الجزائر المرتبة (177) من حيث سهولة الحصول على القروض حسب معطيات البنك الدولي، ما يستدعي تجاوز دائرة التمويل التقليدي المتمثلة في البنوك وتدعيمها ببدائل تمويلية جديدة كالتمويل التشاركي، إضافة الى تفعيل دور البورصة وكذا انشاء وتطوير شركات رأس مال المخاطر.

وفي إطار اصلاح المنظومة البنكية تجدر الإشارة الى ان ضرورة تعميم خدمات الدفع الالكتروني، والتي تبقى من الأولويات التي ينتظر تجسيدها على أرض الواقع، كما ان انشاء شبك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنوك يمكن أن يساهم في علاج العديد من المشاكل التمويلية خاصة فيما يتعلق بأجال منح القروض والذي يعد من أهم العراقيل المتعلقة بالتمويل.

3.3. اصلاح وعصرنة الإدارات العمومية

ان عصرنة الإدارات العمومية هي السبيل الكفيل للحد من ظاهرة البيروقراطية واضفاء المزيد من الشفافية في التعاملات ما بين المستثمرين والإدارة. وبالتالي استرجاع الثقة الضائعة بين الطرفين، وتجدر الإشارة الى أن الجزائر ماضية في هذا السياق من خلال مشروع الحكومة الالكترونية الذي بدأ تجسيده على أرض الواقع من خلال اتاحة عدد من المعاملات الالكترونية بين الإدارة الحكومية والمواطنين.

ان المطلوب اليوم هو تعميم الادرة الالكترونية وبوتيرة أسرع مما هو عليه الحال اليوم بدءا من ابداء رغبة سياسية صريحة وكذا توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لنجاح عملية العصرنة، وأخيرا محاربة كل اشكال مقاومة التغيير على مستوى الإدارات العمومية.

4.3. تعزيز البنى التحتية

يرى كوبر بأن وضعية المنشآت القاعدية تعد من اهم العوامل المحددة لقرار الاستثمار، وبالنظر في مؤشرات البنك الدولي حول مناخ الأعمال نجد بان التقرير يولمها أهمية بالغة، وبالرغم من التقدم الملحوظ الذي أشرنا اليه سابقا فيما يتعلق بالإمداد بالكهرباء على سبيل المثال، الا ان هناك العديد من الفجوات التي لا تزال تعيق قيام الاعمال في الجزائر بصفة مباشرة او غير مباشرة (اهتراء الطرقات، التقطعات المتكررة في شبكة المواصلات...الخ). وتجدر الإشارة الى أن تعزيز شبكة الطرقات من خلال استكمال مشروع الطريق السيار شمال- جنوب سيكون له الأثر الإيجابي على مناخ الأعمال في الجزائر الى حد كبير، حيث سيسمح استكمال هذا المشروع الى فتح آفاق جديدة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال اتاحة

فرصة غزو أسواق افريقية جديدة ما سيجعل مناخ الأعمال أكثر جاذبية في غضون سنوات قليلة.

وزيادة على ذلك وفي ظل شح الموارد المالية العمومية يمكن تفعيل الشراكة قطاع عام-خاص كآلية فعالة لإنجاز مشاريع البنى التحتية، وهو ما سيسمح بالاستفادة من قدرات القطاع الخاص المالية والتي تراكمت الى حد ما خلال السنوات الأخيرة الماضية، وكذا قدرة هذا الأخير على تخصيص الموارد بفعالية أكثر منه في القطاع العام، في حين يمكن للقطاع العام أن يكتفي بوضع شروط الجودة والتنوعية التي يجب ان تتوفر عليها هذه المشاريع والرقابة على مدى مطابقتها للمعايير، ان هذه الشراكة يمكن أن تساهم في تعزيز وتيرة انجاز مشاريع البنى التحتية من جهة، وكذا اتاحة فرصة اشراك مؤسسات القطاع الخاص في إنجازها من جهة أخرى.

5.3. تسوية مشكلة العقار الصناعي

لا تزال مشكلة الحصول على العقار الصناعي من العقبات التي تكبح الاستثمار في الجزائر، حيث تلاقى طلبات المستثمرين للحصول على العقار الصناعي بالتقاعس والروتين من طرف الادارة ما يتيح فرصة المضاربة، وفي هذا الشأن يجب تبسيط إجراءات الحصول على العقار وكذا العمل على وضع أرضية رقمية تتضمن كل العقارات المتوفرة والغير مستغلة لإضفاء المزيد من الشفافية على عملية منح العقار الصناعي.

6.3. إقامة المناطق الحرة

لقد أضحت المناطق الحرة محمدا جاذبا للاستثمار تسعى مختلف دول العالم لإقامتها، وتتميز المناطق الحرة بالعديد من السمات كالتسهيلات والحوافز التي تسمح بتيسير حركة التجارة وتشجيع وترقية الصادرات، خاصة وان السلع والخدمات الواردة إليها والصادرة منها معفية من الضرائب ولا تخضع للجمركة في أغلب الأحيان، وذلك زيادة على التسهيلات الإدارية التي تتوفر على مستوى هذه المناطق ما يجعل منها مناطق ذات بيئة أعمال خاصة تختلف على مناخ الأعمال خارجها في نفس البلد.

وبالنظر في التجارب العربية الرائدة، تعتبر منطقة دبي الحرة والتي تم انشائها سنة 1985 من أكثر المناطق الحرة تطورا واقبالا على مستوى العالم، ما ساهم في ازدهار ميناء دبي العالمي وجعل منه قطبا عالميا على عمليات التصدير وإعادة التصدير، وفي المغرب فلقد تم تدشين منطقة طنجة الحرة سنة 1999 على ضفة مضيق طارق، ولقد سمحت المنطقة على مدار عشر سنوات من نشاطها بخلق 40 ألف منصب شغل واستقطاب أكثر من 400 شركة باستثمارات قيمتها 500 مليون يورو.

أما الجزائر فهي من بين الدول القليلة التي لم تعير إقامة المناطق الحرة اهتماما بالغاً بالرغم من توفر أقاليمها على مقومات تسمح لها لتكون مناطق تبادل حر بامتياز بالنظر للموقع الاستراتيجي التي تحوزه الجزائر، ولقد صدر أول قانون خاص بالمناطق الحرة بالجزائر سنة 1997 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 167/97، وبعد ذلك وفي سنة 2003 صدر قانون خاص بإنشاء المناطق الحرة غير أن هذا القانون لم يلبث الى أن تم الغاءه سنة 2006، ما أثر سلباً على وتيرة انشاء هذه المناطق حيث لم يتم إقامة سوى منطقتين حرتين في الجزائر حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2012، ليتم الشروع في إقامة منطقتين حرتين في بلارة وأخرى على الحدود التونسية الجزائرية لاحقاً، ويبقى على الدولة العمل على إقامة على الأقل منطقتين حرتين: الأولى بالجنوب كمنطقة صناعية حرة وأخرى بالشمال كمنطقة تجارية حرة كمرحلة تمهيدية للتوجه نحو اختراق الأسواق الافريقية ما يساهم في توسيع رقعة السوق وتلاشي العقبات التي تكبح عمليات التصدير على اعتبار ما يساهم في تحسين مناخ الاعمال وجذب الاستثمارات وبالتالي زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تلخيص أهم محاور عمليات اصلاح بيئة الأعمال في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): المحاور الرئيسية لعملية اصلاح مناخ الأعمال للرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مراجعة التشريعات المتعلقة بالاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> • الغاء حق الشفعة ومراجعة أسس تقييم الأسهم والحصص • مراجعة قاعدة 49-51
اصلاح المنظومة البنكية واستحداث بدائل تمويلية جديدة	<ul style="list-style-type: none"> • تسريع وتعميم استعمال الدفع الالكتروني • استحداث بدائل تمويل جديدة وتطوير رأس المال المخاطر
اصلاح وعصرنة الإدارات العمومية	<ul style="list-style-type: none"> • تعميم التعاملات الالكترونية على مختلف الدوائر الحكومية • انشاء هيئة حكومية موحدة تكلف بتسجيل انشاء المؤسسات
تعزيز البنى التحتية	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز شبكة الطرقات واصلاح شبكة المواصلات • تفعيل الشراكة قطاع عام-خاص لتعزيز البنى التحتية
تسوية مشكلة العقار الصناعي	<ul style="list-style-type: none"> • وضع أرضية رقمية وطنية تتوفر على كل العقارات الغير مستغلة • اشراك القطاع الخاص في اعادة تهيئة المناطق الصناعية
اقامة المناطق الحرة	<ul style="list-style-type: none"> • استهداف الأسواق الافريقية من خلال اقامة مناطق حرة على الحدود الجنوبية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على "Hoshi,2015".

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الى ابراز أثر مناخ الأعمال استنادا الى تقرير " Doing Business" على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن ثم إيجاد الاجراءات الكفيلة لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر كآلية للرفع من كثافة هذه المؤسسات، ولقد توصلنا الى إجابة للإشكالية المطروحة في بداية البحث مفادها أن واقع بيئة الأعمال في الجزائر كان له الأثر السلبي على تنامي وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالرغم من التطور الملحوظ التي شهده هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، بحيث لا تزال كثافة هذه المؤسسات لا ترقى الى المعدل العالمي للكثافة ما يحد من مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وللعالجة الوضعية تم اقتراح عدد من التوصيات التي يمكن أن تحسن من مناخ الأعمال في الجزائر بغرض الرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

ان الرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تحسين بيئة الأعمال يستلزم ما يلي:

- إعادة النظر في الإطار القانوني للاستثمار؛
- استحداث بدائل تمويلية جديدة وتنمية رأس المال المخاطر؛
- اصلاح المنظومة البنكية؛
- اصلاح وعصرنة الإدارات العمومية للحد من ظاهرتي الفساد والبيروقراطية؛
- تعزيز البنى التحتية وتفعيل الشراكة قطاع عام-خاص في إنجازها؛
- تسوية مشكل العقار الصناعي من خلال وضع الأرضية الرقمية الوطنية للعقار الصناعي.

- ¹ - Besley.T, "Law, Regulation, and the Business Climate: The Nature and Influence of the World Bank Doing Business Project". Journal of economic perspectives, Vol 29(3), 2015, pp. 99-120.
- ² - World Bank, "Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency", World Bank group, 12th Edition, Washington, 2015, p 05.
- ³ - S.Djankov, "The regulation entry". The quarterly journal of economics, Volume 117, N° 1,2002, pp 01-37.
- ⁴ -C.Geginat, "Electricity Connections and Firm Performance in 183 Countries". Policy Research Working Paper, WPS 7460,World Bank Group, Washington, 2015, pp 01-56.
- ⁵ -Simon.D, "Private Credit in 129 Countries", Journal of financial economics, Volume 84, 2006, pp. 299-329.
- ⁶ -Djankov.S, "The law and economics of self-dealing". Journal of Financial Economics, Volume 88, N°03, 2008, pp 430-465.
- ⁷ -T.Ganser, "The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship", American Economic Journal: Macroeconomics 2(3), pp 31-64.
- ⁸ -Djankov, "Courts". Quarterly Journal of Economics, Volume 2, 2003, pp. 453-517.
- ⁹ - Hart. O, "Debt Enforcement around the World", Journal of political economy, Volume 116, N° 6, 2008, pp 1005-1149.
- ¹⁰ -A.Lundstrom, "Entrepreneurship Policy: Theory and Practice", Springer Science & Business Media, USA, 2005,p 52.
- ¹¹ -Carnazza.G, "The Role and the Main Developments of SMEs in the European Economy", UEAPME STUDY UNIT, MAISON DE L'ECONOMIE EUROPEENNE, BRUXELLES, 2011, pp 04-11.
- ¹² -E.Gonzalez, "MSME Country Indicators 2014", World Bank: IFC, Washington, 2014.p 11.
- ¹³ -Ministère de l'industrie et des mines, "bulletin statistiques pme", N°30, 2017, p 07.

¹⁴ -World Bank, "Doing Business 2017: Equal Opportunity for All", Washington: World Bank group, 14th Edition, Washington, 2017, p 07.

¹⁵ - Hoshi.H, "IMPLEMENTING STRUCTURAL REFORMS IN ABENOMICS: HOW TO REDUCE THE COST OF DOING BUSINESS IN JAPAN", Harvard University, London, 2015, pp. 01-64.

Online: <https://scholar.harvard.edu/files/haidar/files/haidarhoshi-japandbrank-07022016.pdf> (visité le: 05.04.2018).

¹⁶ -World Bank, "Doing Business 2012: in a more transparent world", World Bank group, 9th Edition, Washington, 2012, p 06.

¹⁷ -World Bank, "Doing Business 2018: Reforming to create jobs", World Bank group, 15th Edition, Washington, 2018, p 04.

¹⁸ -موقع البنك الدولي، "قياس أنظمة أنشطة الأعمال"، قسم البيانات، اقتصاد الجزائر. متاح

على: <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>